استقلال الجامعة

الطبعة الثانية

(طبعة مزيدة ومنقحة)

الكتاب: استقلال الجامعة
المؤلفة: خلود صابر
لوحة الغلاف والرسومات للفنانة: بسمة عبد العزيز

الطبعة الثانية (طبعة مزيدة ومنقحة)
رسومات هذه النسخة خاصة بالطبعة الأولى.

سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٣)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العنوان: ٢١شارع عبد المجيد الرمالي-
الدور السابع- شقة رقم ٧١- باب اللوق- القاهرة
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

مسئول النشر: رجب سعد طه
المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني وغلاف: هشام السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٣١٢٥/ ٢٠٠٧

طباعة هذا الكتاب بدعم من:

Kingdom of the Netherlands

NORWEGIAN EMBASSY

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٣)

استقلال الجامعة

طبعة ثانية (نسخة مزيدة ومنقحة)

خلود صابر

مركــز القاهرة لدراســات حقوق الإنسان هــو منظمة غير حكوميــة إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليــل صعوبات تطبيــق القانون الدولي لحقــوق الإنسان، ونشــر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدوليــة لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هــذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعــوة إلى سياسات وتشريعــات وتعديلات دستورية تعزز مــن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليــم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القــدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنــذ تأسيسه يقوم المركز بشــكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايــا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعــى مركز القاهرة إلى المساهمــة في إلقاء الضوء على أبــرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غــير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجــل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتــع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحــدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس).

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

المدير العام
بهي الدين حسن

نائب المدير
زياد عبد التواب

فهرس

تقديم الطبعة الثانية ٧

مقدمة ١١

معنى استقلال الجامعة ٢٧

الواقع الفعلي للجامعات المصرية ٤٥

أهم القيود على استقلال الجامعات ٦٧

لماذا استقلال الجامعات ؟ ٨٩

خاتمة ٩٣

تقديم الطبعة الثانية

لماذا الطبعة الثانية:

مما لاشك فيه أن السنوات الثلاث الأخيرة أثرت بشكل جوهري على الحياة الجامعية، سواء على مستوى تغيير سقف الحريات الذي كان متاحًا قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، أو على مستوى تغيير الإطار القانوني المنظم للجامعات والمؤثر على استقلالها وعلى الحريات الطلابية والأكاديمية، وفي مقدمتها اللوائح الطلابية المنظمة لاتحاد الطلاب، وإقرار مبادئ انتخاب القيادات الجامعية. كما كان للشهور الأخيرة عظيم الأثر في تغيير المناخ السياسي في الجامعات مرة أخرى في خضم حالة من الشحن والانقسام السياسي، والصراع الحاد بين الطلاب، ومحاولة الإدارات الجامعية السيطرة على الأنشطة الطلابية مرة أخرى، ورغبة قوات الداخلية في السيطرة على الاحتجاجات الطلابية. وللأسباب سالفة الذكر جميعا كان إصدار الطبعة الثانية من كتيب «استقلال الجامعة» والذي يراعي المتغيرات التي طرأت على الجامعات المصرية، ويحاول وضعها في إطار مفاهيم استقلال الجامعات والحقوق الطلابية والحريات الأكاديمية.

مقدمـة

الجامعة
يسقط الاحتلال الانجليزي لمصر
يسقط الاحتلال الفرنسي لمصر
يسقط الاحتلال المصري لمصر
2007

ماذا تعني لنا الجامعة؟ ربما يبدأ الخلاف حول قضية الجامعة، والذي يخلق كل هذا الجدل من كوننا لا نتفق من البداية على معنى الجامعة ودورها؟ ومتطلبات وشروط النجاح في هذا الدور؟ ماذا تعني الحياة الجامعية؟ ومن له الحق في ممارسة تلك الحياة؟ ما هو العمل الطلابي، وما هي أشكاله المختلفة؟ ما هي الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها طلاب الجامعات؟ وما هي الحدود المنظمة لهذه الحقوق؟ هل الوضع الحالي هو الوضع الطبيعي أو الوحيد الذي يمكن أن تكون عليه الجامعات؟ وإن لم يكن فما هي الأشكال الأخرى المكنة؟ وكيف يمكن الوصول إليها؟ ماذا يعني استقلال الجامعة؟ ولماذا كل هذا الجدل الدائر حوله؟

كل تلك الأسئلة وغيرها ربما تبدو الإجابة عنها بدهية جدا في البداية؛ إلا أننا عادة ما نختلف حول الكثير من مضامينها وتفاصيلها، عند محاولة النقاش حول استقلال الجامعة.

لا شك أننا لا نستطيع فهم كل تلك الأسئلة بمعزل عما يحدث الآن داخل أسوار الجامعة، والذي يتضمن العديد من العوامل بداية من حالة الشحن والانقسام السياسي بين الطلاب، أو ارتفاع سقف الحريات الطلابية نسبيا واتساع مجال حركة الطلاب، مرورا بخروج الحرس الجامعي التابع لوزارة الداخلية، وخطر

عودته مرة آخرى في ظل الأزمة الأمنية التي تشهدها الجامعات، ورغبة قوات الداخلية في السيطرة على الاحتجاجات الطلابية. بالإضافة إلى حالة النشاط التي تشهدها الاتحادات الطلابية بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وعودة الاتحاد العام لطلاب مصر، والجدل حول دوره وحياده وتمثيله لعموم الطلاب في ظل الانقسام السياسي الحادث، انتهاءً بالأطر القانونية المنظمة، متضمنة اللائحة الطلابية التي تم تغييرها بإرادة طلابية، وجعل اختيار القيادات الجامعية بالانتخاب بعد عقود طويلة من تعيينها من قبل رئيس الجمهورية.

وفي الأشهر الأخيرة بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين، واشتعال الجامعات بالمظاهرات الاحتجاجية من مؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي، عادت موجة جديدة من الحركة الاحتجاجية داخل الجامعات، إلا أنها في اللحظة الحالية جاءت في ظل عدد من الإشكاليات الرئيسية التي لا يمكن أن نفهم الوضع في الجامعات بمعزل عنها:

- وجود شحن سياسي عنيف بين طلاب الإخوان المسلمين ومؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي، وبين طلاب القوى السياسية الأخرى.

- وجود درجات متفاوتة من المشكلات الأمنية في الجامعات المختلفة، أغلبها على خلفية الاشتباك بين الطلاب المؤيدين لمحمد مرسي والطلاب المعارضين للإخوان وخاصة المؤيدين للنظام الحالي، مع عجز أغلب الجامعات عن التعامل بكفاءة مع مثل هذه المشكلات.

- عودة ممارسات سابقة لقوات الداخلية من قمع وتعامل أمنى عنيف مع الاحتجاجات الطلابية. حيث شهدت الشهور الأخيرة اعتداء قوات الداخلية على حرم عدد من الجامعات الحكومية، واعتداءها على الطلاب المحتجين والقبض عليهم. ووصلت هذه الممارسات ذروتها في نوفمبر الماضي، فيما شهدته جامعة الأزهر والذي انتهي بوفاة الطالب "عبد الغني محمد" داخل المدينة الجامعية على يد قوات الداخلية، بعد أن اجتاحت قوات الأمن المدينة الجامعية، وطاردت الطلاب بها، وذلك بعد أسبوع ساخن من الاحتجاجات الطلابية داخل وخارج جامعة الأزهر. كما شهدت جامعة القاهرة في الشهر ذاته حادثا مماثلا حينما تصدت قوات الداخلية لمظاهرة لطلاب الإخوان تحاول الخروج من حرم الجامعة، فقابلتها الداخلية بقنابل الغاز وطلقات الخرطوش، واستمرت في استهداف الطلاب داخل الحرم، وأمطرت الجامعة بوابل من القنابل وطلقات الخرطوش، كما اعتدت أيضا على حرم كلية الهندسة المقابل لحرم الجامعة، وهو ما انتهي بمقتل محمد رضا الطالب بكلية الهندسة. أعقب مقتل رضا موجة من الغضب شهدتها الجامعات المصرية وفي مقدمتها جامعة القاهرة، وشارك في الاحتجاجات أعضاء هيئة التدريس والطلاب المنتمون للتيارات السياسية المختلفة.

- عكست هذه الأحداث رغبة وزارة الداخلية في السيطرة على الوضع داخل الجامعات من خلال قمع التظاهرات والاحتجاجات الطلابية، حتى باستخدام درجات مرتفعة من العنف، في تحدٍ واضح للقيم الجامعية ومبادئ استقلال الجامعات،

سكشن

وجاءت ممارسات الداخلية بعد صدور قرار من مجلس الوزراء في بداية الشهر ذاته (نوفبر ٢٠١٣) -ربما كان تمهيدا لممارسات الداخلية- يعطي قوات الداخلية الحق في التصدي للمظاهرات الطلابية والسيطرة عليها متى تراءى لها أن هذا ضروري، دون الرجوع للإدارات الجامعية ورؤساء الجامعات.

كل تلك المستجدات الأخيرة تعود بنا مرة أخرى للحديث حول إشكالية استقلال الجامعات، في ظل استقطاب وشحن سياسي، وعنف أمني متوقع متزايد، وإدارات جامعية عاجزة عن الدفاع عن حقوق وحريات الطلاب واستقلال الجامعات.

ومن خلال الكتيب الحالي نحاول الاشتباك مع عدد من المفاهيم والقضايا المهمة التي تمس استقلال الجامعات بمعناه العام. حيث يطرح الجزء الأول من الكتيب إطارا عاما حول دور الجامعة، ولماذا ارتباط الحقوق والحريات الأساسية بهذا الدور. في حين يركز الجزء الثاني على عدد من المفاهيم الرئيسية الأساسية المرتبطة باستقلال الجامعات، والحريات الأكاديمية، والحقوق والحريات الطلابية، كما تتناول المعايير الدولية المحددة لهذه الحقوق والحريات، وبعض الأطر القانونية الحالية ذات الصلة، في حين يطرح الجزء الثالث واقع الجامعات اليوم.. المشكلات والتحديات والفرص المتاحة، وفي الجزء الرابع نطرح أهم القيود على تحقيق استقلال الجامعات.

الجامعة
الأحزاب
المؤسسة الدينية

ماذا تعني الجامعة؟ وما هو دورها فى المجتمع؟

على قدر ما يظهر أن هذا السؤال سؤال بديهي للغاية، على قدر ما يحمل في واقع الأمر كثيرا من الجدل؛ حيث إن هناك العديد من المتغيرات التي يمكن أن نصطدم بها عند محاولة الإجابة عنه.

ويمكن مثلا أن نرى ذلك بوضوح إذا حاولنا أن ننظر للجامعة المصرية، والدور المجتمعي الذي لعبته عبر فترات زمنية مختلفة، بداية من نشأة جامعة القاهرة عام ١٩٠٨ حتى اليوم.

فلسنوات طويلة شكل طلاب الجامعة قلب الحركات السياسية المطالبة بالتغيير، والمتمردة على الأوضاع الاجتماعية أو السياسية السيئة. فإذا تأملنا تاريخ الحركة الطلابية المصرية بداية من مظاهرات الطلبة في ١٩٣٥ ضد الاحتلال البريطاني، ثم تصاعدها في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات، وكيف استطاعت أن تتصدر وتقود حركة الشارع المصري، أن تتواصل مع مطالب الفئات الاجتماعية الأخرى، ثم باقي مسار تلك الحركات في الستينيات والسبعينيات، وكيف كانت حركة الطلاب داخل أسوار الجامعة انعكاسا لما يحدث في المجتمع خارج أسوارها، خاصة منذ بدايات ١٩٦٨، والتي ظهرت كرد فعل على هزيمة يونيو ١٩٦٧، وظلت تتصاعد وتنادي بالحرب حتى ١٩٧٣، ثم بعدها مظاهرات ١٩٧٧ ضد غلاء الأسعار والسياسات الاقتصادية للسادات والتي بدأت من داخل أسوار الجامعة، ثم انتشرت لتعم جميع شوارع القاهرة، هذا بالإضافة إلى العديد من النقاط الأخرى المضيئة المتفرقة في الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية

محاضرة
قانون

الثالثة، وعلى رأسها مظاهرات الطلبة في حرب العراق الأولي ١٩٩١، ومظاهرات الطلاب للتضامن مع الانتفاضة الفلسطنية عام ٢٠٠٢، وضد غزو العراق ٢٠٠٣، والحراك الطلابي ضد التجديد للرئيس الأسبق محمد حسني مبارك بفترة رئاسية جديدة والذي بدأ مع حركة كفاية في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وانتهي بعدد من المجموعات النشطة المعنية بعدد من المطالب الطلابية، والمطالب السياسية العامة، والتي ظلت تحاول توسيع مساحات الحركة في الجامعات، وجذب المزيد من الطلاب للاهتمام بالشأن الطلابي والسياسي حتى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

كما نستطيع أن نتأمل أيضا حجم التأثير الذي أحدثته ثورة الخامس والعشرين من يناير على المناخ الجامعي بشكل عام وفي القلب منه الحراك الطلابي، فاتسع مجال الحركة، وعادت الحياة مرة آخرى للاتحادات الطلابية بعد نجاحها في التحرر من القبضة الأمنية والإدارية.

نستطيع من خلال تأمل كل تلك المشاهد أن نستشعر مدي الدور الحيوي الذي لعبته الجامعة المصرية عبر تاريخها، والتي مرت بفترات صعود وهبوط، فترات نشاط وفترات خمول، ولكنها ظلت تشكل رهان عدد كبير من القوى السياسية المطالبة بالتغيير، كما ظلت تشكل في الوقت ذاته مصدر إزعاج للسلطة السياسية، ومجالا لإدارة الصراع السياسي في بعض الأحيان.

كما لعبت الجامعة في الوقت ذاته دورا اجتماعيا مهما منذ السنوات الأولي لنشأتها، باعتبارها كانت تفرز الوقود الأساسي لحركات التغيير الاجتماعي، وتسهم في الدفع تجاه بناء الدولة الحديثة.

جدول
محاضران

وإذا أردنا أن نتحدث عن دور الجامعة المتوقع بشكل نظري، يمكن لنا أن نقول بشكل عام إن دورها هو إعداد أفراد قادرين على مواصلة الحياة، والمساهمة في مجتمعاتهم بشكل إيجابي وفعال، وقادرين على الانخراط في سوق العمل، والوفاء بمتطلباته بكفاءة وفعالية. وعليه فإن دور الجامعة يمكن أن ينقسم نظريا إلى وظيفتين متكاملتين؛ أولاهما هي إكساب الطلاب مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات المرتبطة بالتخصص والمؤهلة بشكل مباشر لسوق العمل، وثانيتهما هي إكساب الطلاب مجموعة من القيم والمهارات والمعارف والقدرات العامة المرتبطة بدورهم كمواطنين فعّالين في المجتمع. والدور الثاني هو الدور الذي عادة ما يكون محل جدل وخلاف، حيث إن إكساب هذا الدور لا يتطلب فقط تحسين المناخ التعليمي وتطوير المناهج أو الأبنية التعليمية، بل يتطلب خلق مناخ مفتوح وحر داخل الجامعات، يسمح بتبادل وجهات النظر المختلفة، ويسمح بالتدريب على الأدوار السياسية والاجتماعية، ويسمح باكتساب مهارات الدفاع عن الرأي وتقبل الرأي الآخر، ويسمح بتخريج مواطن لديه اتجاهات ومواقف من القضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة على الساحة، ومستعد للاشتباك معها بشكل إيجابي وفعال.

فالجامعة تنجح في دورها التعليمي عندما تنتج مواطنين مؤهلين مهنيا وأكاديميا، قادرين على الخلق والإبداع، وفي الوقت ذاته على وعي بما يحدث في مجتمعهم، ومشتبكين معه بشكل أو بآخر، ففي معظم دول العالم تكون فترة التعليم الجامعي

معمل

(إن لم يكن قبل ذلك) هي الفترة التي يتشكل فيها أفكار وآراء الأفراد، ويتخرجون فيها ولديهم مواقف واتجاهات تجاه ما يحدث من حولهم، وعادة ما يتم ذلك نتيجة تعرضهم لمجموعة كبيرة جدا من الأفكار المتباينة والعوالم المختلفة، تصل بهم عند نهاية الأمر إلى تبني بعض تلك الأفكار والوقوف ضد البعض الآخر.

وربما يبدو لنا أن تحقيق ذلك يتطلب عددا من الشروط أو المعايير الأساسية التي يجب أن تتوفر في الجامعات، والتي لا يمكن بدونها تحقيق تلك الأهداف. بعض تلك الشروط يتعلق بالمناخ العام في الجامعة، والبعض الآخر يتعلق بالعملية التعليمية ذاتها. ومن أهم تلك الشروط:

- أن يتوفر مناخ عام خالٍ من التهديد للطلاب، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ بحيث يتيح لكل منهم أن يتحرك، يبدع وينتج ويتعلم دون أن يشعر أنه مراقب أو مهدد من أحد. مما يتيح مساحات من الحرية تسمح للطلاب بالتفاعل وتبادل الخبرات والآراء، والاشتباك مع ما يحدث في مجتمعهم، كما يتيح لهم كذلك ممارسة جميع أنواع الأنشطة التي تسهم في خلق وتشكيل وعيهم، سواء كانت أنشطة اجتماعية، علمية، ثقافية، أو سياسية.

- أن تكون الجامعة مستقلة عن مؤسسات الدولة الآخرى السياسية والدينية والأمنية، أو أية مؤسسات أخرى من شأنها أن تعيق أو تقيد حرية الطلاب أو استقلال الجامعة.

- تتوفر مناهج تعليمية جيدة تعتمد على تنمية التفكير النقدي والتفكير الإبداعي لدى الطلاب، لا تعتمد على النمطية والتلقين.
- تشجيع البحث العلمي الجاد وربطه باحتياجات المجتمع، وتوفير الدعم المالي والإداري له، وحمايته من تدخل أى جهة. بحيث يكون قادرًا على خدمة المؤسسة الجامعية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

وننتقل في الجزء المقبل إلى تقديم إطار مفاهيمي يتشكل من عدد من التعريفات الأساسية للمفاهيم ذات الصلة باستقلال الجامعة، والذي يعد الاتفاق عليها خطوة مبدئية ضرورية لتقييم الوضع الراهن أو إصلاحه.

معنى استقلال الجامعة

محاضرة!

يشكل استقلال الجامعة قضية محورية عند الحديث عن الجامعات في أي مكان في العالم، حيث كان محط اهتمام أعضاء هيئات التدريس في مختلف جامعات العالم، والمنظمات الدولية وأحيانا الحكومات، كما عقدت له عدة مؤتمرات دولية، وظهر بشأنه عدد من الوثائق المهمة، ومن تلك المؤتمرات والوثائق:

أ- إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال التعليم العالي (ديسمبر ١٩٨٨)[١]

والذي أتى في الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ ليؤكد على كون التعليم حقا لكل إنسان، يطور من شخصيته وشعوره بالكرامة واحترامه لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية وللسلام. ويرى أن التعليم يجعل الإنسان قادرا على المشاركة في بناء مجتمع حر وعادل. كما يؤكد الإعلان على واجب الدول في توفير حق التعلم لأفرادها بشكل متكافئ ودون أي تمييز، وضرورة أن تحترم الدولة جميع الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ خاصة حرية الفكر والعقيدة والدين والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

(١) وثائق حول الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، (٢٠٠٦)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

وحرية الحركة والأمان الشخصي، وتضمن توفرها جميعا للمجتمع الأكاديمي.

ب- إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (الأردن-٢٠٠٤)[٢]

صدر هذا الإعلان عن مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية الذي انعقد بدعوة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، بمشاركة نخبة من المفكرين ورؤساء وأساتذة الجامعات وباحثين من مختلف الجامعات العربية، وقد رأى المجتمعون أنه أمام التردي المتواصل لمؤسسات ومستويات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أصبحت الحاجة ملحّة إلى لفت أنظار المسئولين العرب، وتنبيه الرأي العام إلى مخاطر التمادي في إخضاع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي العربي لمصالح فئوية وظرفية، وحرمانها من الاستقلالية، وإلى ضرورة تطوير بيئة علمية صالحة لتكوين نسق علمي عربي منتج ومستقل معاً.

ج- المؤتمر العالمي الأول لرؤساء الجامعات (جامعة كولومبيا عام ٢٠٠٥)، بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة، والذي خرج عنه إعلان الحرية الأكاديمية (مايو ٢٠٠٥)

---

(٢) وثائق حول الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات، (٢٠٠٦)، مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

والذي جاء فيه عدد من المبادئ العامة يجب أن تلتزم بها الجامعات في مختلف دول العالم، كما قدم تعريفا لمعني الحرية الأكاديمية وأهميتها وكيفية ممارستها.

هذا بالإضافة للبنود التي ضمنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الخاصة بالتعليم، وحرية الفكر والتعبير وحرية البحث العلمي.

تؤكد الوثائق السابقة في مجملها على الإدراك المتزايد لأهمية التعليم الجامعي كوسيلة أساسية لارتقاء الأمم، كما تؤكد على إدراك العلاقة الجوهرية بين قدرة المؤسسات الجامعية على القيام بدورها، ومقدار الحرية والاستقلال المتوفر لهذه المؤسسات.

ولكن ماذا يعني استقلال الجامعة بشكل عملي.. ولماذا هو بمثل تلك الأهمية؟

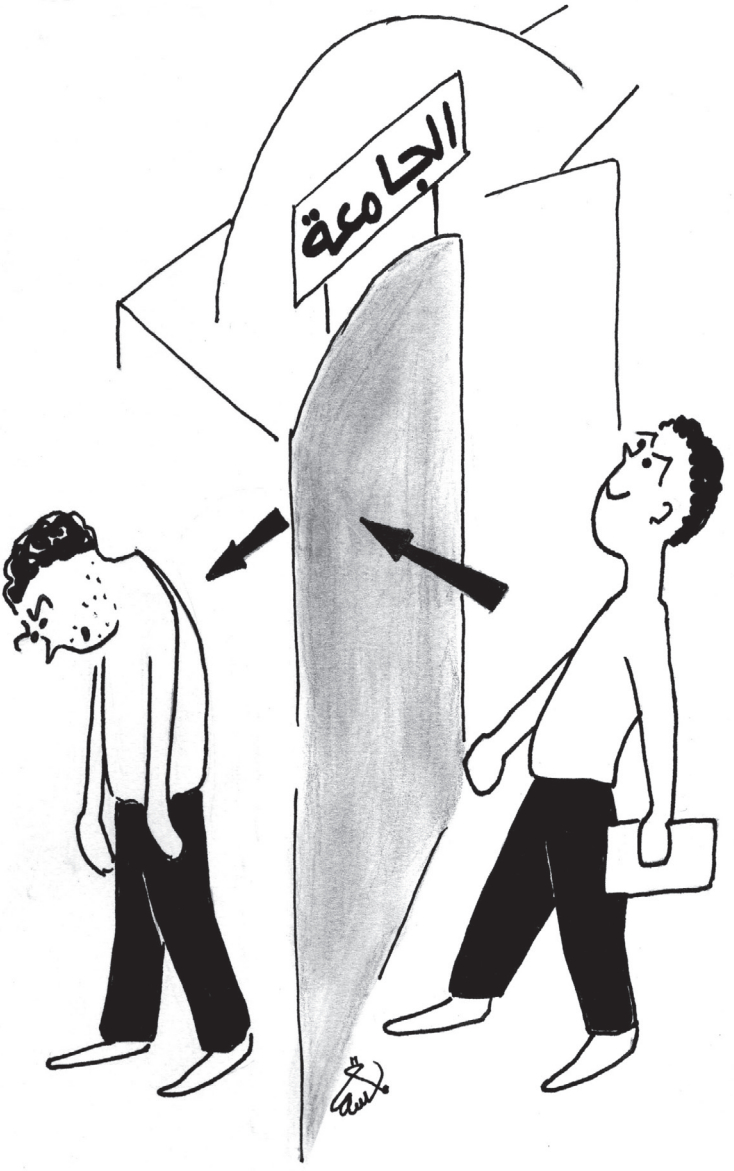
الجامعة

ماذا يعني استقلال الجامعة؟

يعنى استقلال الجامعات، استقلالها عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة. وهذا الاستقلال يتضمن حرية الجامعات في اتخاذ القرارات المنظمة لشئونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب التنظيمية والإدارية المختلفة. كما يتضمن الاستقلال المالي للجامعة، والذي يعني أن يكون للجامعة الحرية في إدارة شئونها المالية، وتحديد أولوياتها، بما لا يتعارض بالطبع مع مبدأ المحاسبة والشفافية، والذي يتيح للدولة المراقبة على الميزانية، والمحاسبة في حالة وجود تجاوزات دون أن يكون لها الحق قي التدخل في الكيفية التي يتم بها توزيع تلك الميزانية. ولكن هذا الاستقلال لا يعني انفصال الجامعة عن المجتمع، بل هو على العكس يعني إتاحة مساحات أكبر من الحرية للجامعات حتى تستطيع أن تتواصل مع مجتمعها وتلبي حاجاته المختلفة، كما أنه يضمن ألا تكون الجامعات كلها نمطا واحدا متكررا، ويخلق حالة من التمايز والمنافسة بينها.

وبذلك يمكن لنا أن نحدد عناصر استقلال الجامعة في ثلاثة عناصر؛ يكون الإخلال بأي منها إخلالا بمعني استقلال الجامعة، وهي تتضمن الاستقلال العلمي، والمالي، والإداري.

الترم الأول
الترم الثانى

١- الاستقلال العلمي (الحرية الأكاديمية)

ويعني بدوره أن يتمتع أفراد المجتمع الأكاديمي (طلاب وأعضاء هيئة تدريس) بالحرية الكاملة في تداول المعرفة بصورها المختلفة. وهو بذلك يتطلب عدة أركان أخرى يرتكز عليها، منها أن يكون للأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس الحق في اختيار ما يقومون بتدريسه لطلابهم وفقا لخطة مسبقة تتضمن المخرجات التعليمية المستهدفة؛ دون أن يكون لأى سلطة إدارية أو سياسية الحق في التدخل في مضامين تلك المقررات، كما تعمل الأقسام العلمية على خلق وسائل تقييم مناسبة تراعي التناسب بين متطلبات التخصص ورغبات الطلاب وقدراتهم.

وتشمل وسائل تداول المعرفة جميع الوسائل المتاحة، والتي يراها أعضاء المجتمع الأكاديمي مناسبة مثل المحاضرات، ونشر الكتب والبحوث العلمية وتداولها داخل الجامعة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والنقاشات العامة، وعرض الأفلام لأغراض علمية أو ثقافية. ويجب أن تلتزم الجامعة هنا بتوفير التسهيلات اللازمة لكل ذلك.

كما يشمل الاستقلال العلمي أيضا، حرية إجراء البحوث العلمية، فليس من حق أي جهة إدارية أو سياسية أن تتدخل في إجراء البحوث العلمية، لا من خلال إعطائها حق الموافقة أو الرفض، ولا من خلال التدخل في النتائج وتغييرها لتصب في مصلحة سلطات سياسية، أو انحيازات اجتماعية أو دينية.

فالمعيار الوحيد الذي يحكم البحث العلمي هو معيار الكفاءة والضبط العلمي المتعارف عليه بين أهل التخصص، والمصلحة الوحيدة التي يجب أن يعمل من أجلها هي العلم والمعرفة على المستوى النظري، وخدمة المجتمع على المستوى التطبيقي. كما أن الدولة ملزمة بإتاحة جميع المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء البحوث، والحرص على تداولها بحرية بين الباحثين الراغبين في الاستفادة منها.

ويجب ألا يقتصر دور الجامعة على مجرد ضمان عدم التدخل في البحث العلمي، بل يتعدى ذلك، حيث إن الجامعة ملتزمة بتشجيع وحماية البحث العلمي، عن طريق توفير التسهيلات المادية والإدارية والعلمية له. كما أنها ملتزمة كذلك بحماية أعضائها من باحثين وأعضاء هيئة تدريس وطلاب أمام أي جهة يمكن أن تتعرض لهم أو تهددهم بأي شكل من الأشكال، حتى لو كانت تلك الجهة التي تتعرض لهم أو تهددهم هي المجتمع ذاته، أو السلطات الدينية أو السياسية به. فالجامعة ملتزمة حتى النهاية بمساندة أعضائها، والدفاع عن حقوقهم في التدريس والتعبير والنشر وتداول المعلومات.

الجامعات المصرية

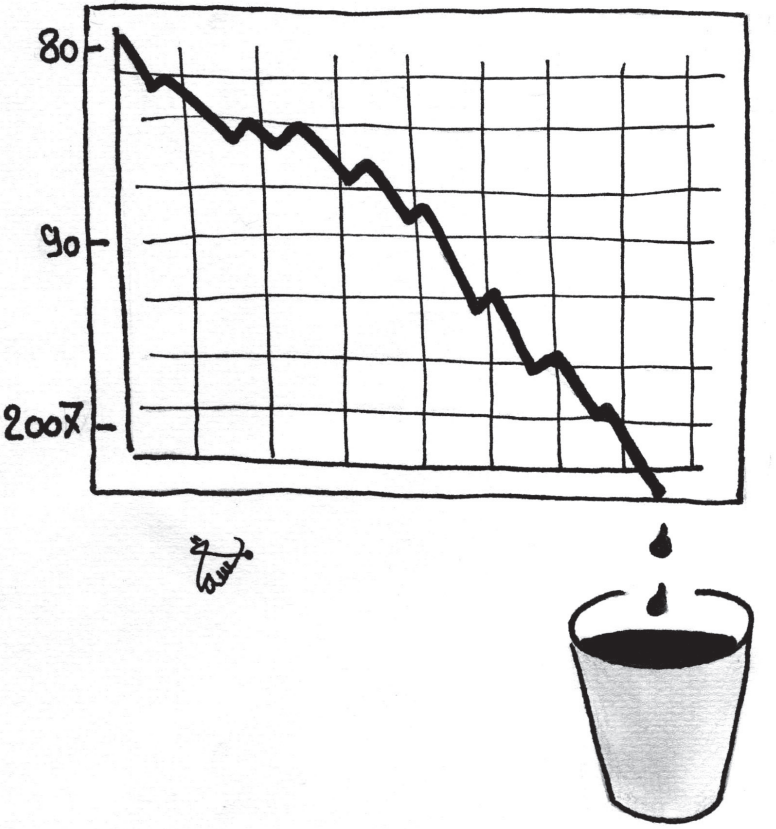

٢- الاستقلال المالي

ويعني أن يكون للجامعة مصادرها المالية الخاصة، جزء منها يأتي من خلال التمويل الحكومي الذي توفره الدولة لدعم الجامعات، وجزء يأتي من مصادر آخرى متضمنة جهات ممولة أو مشروعات مع جهات مستقلة، وجزء ثالث يأتي من خلال عوائد بعض الخدمات التي تقدمها الجامعة. وعلى الرغم من ذلك فلا يحق لأى جهة- بسبب التمويل- أن تتدخل في سياسة الجامعة وقراراتها الإدراية، وخاصة القرارات ذات الصلة بالشأن الأكاديمي، كتحديد السياسة التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، وحركة الترقيات، والتعيين، وغيرها من شئون المجتمع الأكاديمي.

ويكون تنظيم مثل تلك الشئون من خلال أعضاء المجتمع الأكاديمي ذاته من إدراة وأعضاء هيئة التدريس وطلاب.

وبذلك فإن دور الجهات الحكومية (أو أي جهات أخرى ممولة) يقتصر على اختيار أولويات التمويل التي تتوافق مع أولويات المؤسسة الجامعية، ثم المراقبة والمحاسبة المالية، على أن تتضمن المراقبة والمحاسبة أيضا إرساء مبدأ الشفافية المالية لباقي أعضاء المؤسسة المعنيين من أعضاء هيئة تدريس، أو باحثين أو طلاب.

ويرتبط الاستقلال المالي بالاستقلال الإداري، حيث إن تلك النقطة تتضمن أن يكون للجامعة مطلق الحرية في اختيار وتطبيق السياسات التعليمية والإدارية المناسبة لها، بما يلبي الأهداف

العامة في المجتمع، والأهداف الخاصة التي تقررها الجامعات والكليات والأقسام العلمية، ويخلق مساحة من التميز والمنافسة بين المؤسسات الجامعية المختلفة، بحيث يكون لكل جامعة شخصيتها المستقلة والمتمايزة عن غيرها من الجامعات، فتؤدي الجامعات معا في النهاية دورا تكامليا يخدم مصالح المجتمع، الذي يحتاج إلى الخبرات العلمية والفنية المختلفة والمتنوعة.

٣- اختيار الهيكل الإداري للجامعة

إن إدارة شئون الجامعة يجب أن يتوفر فيها عدة شروط تضمن استقلاليتها عن السلطة السياسية في الدولة، كما تضمن التعبير والدفاع عن مصالح عموم المجتمع الأكاديمي من أعضاء هيئة تدريس وطلاب. وأحد الطرق التي يمكن أن تحقق هذا هي أن تكون الإدارة الجامعية مختارة بشكل ديمقراطي من خلال انتخابات حقيقة من بين أعضاء المجتمع الأكاديمي، ويوكل لهذه الإدارة كل الشئون الإدارية والمالية والعلمية في المجتمع الأكاديمي، والتي هي بالضرورة لها تأثير مباشر على أعضاء هذا المجتمع.

ويأتي أهمية هذا المبدأ خاصة مع الوضع في الاعتبار السنوات الطويلة التي عانت فيها -وربما لا تزال- الجامعات من تدخل السلطة السياسية، والتي كانت تتخذ حق رئيس الجمهورية في تعيين رؤساء الجامعات وعزلهم، وحق رئيس الجامعة في تعيين العمداء وسيلة أساسية لضمان ولاء تلك القيادات للسلطة السياسية

الحاكمة، ومن ثم السيطرة على الجامعات بشكل عام.

وعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير تعالت مطالب المجتمع الجامعي نحو اقرار مبدأ الانتخاب للقيادات الجامعية، متضمنة رؤساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام، كما تعالت مطالب الطلاب بضمان استقلالية الاتحادات الطلابية وتحريرها من التدخلات الإدارية والأمنية.

أ- مستوى أعضاء هيئة التدريس.. اختيار قيادات الجامعات

وهي هنا تتم بشكل تصاعدي، بداية من اختيار رؤساء الأقسام، ومجالس إدارات الكليات، والعمداء، ثم رؤساء الجامعات، انتهاء بالمجلس الأعلى للجامعات الذي يتولى بشكل أساسي مهمة التنسيق بين الجامعات المختلفة، كما يجب أن تتوفر الضمانات المناسبة من أجل عدم تدخل السلطات العليا في مهام السلطات الأدنى. كأن لا يكون من حق رئيس الجامعة مثلا أن يتدخل بشكل مباشر في الأمور التنظيمية الخاصة بأحد الأقسام في كلية ما من كليات الجامعة.

ومبدأ الانتخاب في حد ذاته يجب أن يتضمن القابلية للمحاسبة، فمن يستطيع أن يضع شخصا ما في منصب ما يجب أن يكون له الحق بالتبعية في أن يراقبه، ويحاسبه في حالة التقصير أو التجاوز. وتكون أليات المحاسبة تلك وفق المبادئ الديموقراطية من خلال المجمع الانتخابي (مجمل من لهم حق الانتخاب).

وفي يوليو ٢٠١٢ أصدر المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالي الأسبق "مصطفي النشار" قرارا منظما لآليات انتخاب القيادات الجامعية، شمل عددا من المبادئ الخاصة بانتخاب كل منصب من المناصب الإدراية على مستوى الجامعة. حيث يتم اختيار رئيس القسم أو عميد الكلية أو المعهد عن طريق الانتخاب الحر المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى نسبة ١٠ ٪ من أصوات أعضاء الهيئة المعاونة (المعيدين والمدرسين المساعدين)، في حين يتم انتخاب رئيس الجامعة من خلال مجمع انتخابي منتخب على مستوى الكليات، من مجموع أعضاء هيئة التدريس، و١٠ ٪ من أصوات الهيئة المعاونة بكل كلية.[٣]

يمثل هذا التعديل خطوة إيجابية في طريق استقلال الجامعات، خاصة في ضمان استقلال القيادات الجامعية عن السلطة السياسية الحاكمة، والذي كان أحد معوقات استقلال الجامعات الأساسية لأعوام سابقة. وربما ما زال الأمر في حاجة لبناء معايير أكاديمية وإدارية واضحة تضمن عدم خوض المعارك الانتخابية على خلفية سياسية، إلا أنه بكل تأكيد أحد المكاسب المهمة التي حققها أساتذة الجامعات.

---

(3) http://www.scu.eun.eg/wps/wcm/connect/73ff65804d68fa868a7aae4b331ea877/Shoroot_Ente5abat_Keyadat.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=73ff65804d68fa868a7aae4b331ea877

ب- مستوى الطلاب.. اختيار ممثلي الطلاب

باعتبار الطلاب يمثلون الطرف الثاني في المجتمع الأكاديمي فإن لهم الحق كذلك في اختيار من يمثلهم ويدافع عن مصالحهم. وكما ذكرنا فيما يخص أعضاء هيئة التدريس، فإن للطلاب الحق في التمثيل من خلال انتخابات طلابية حرة يختارون من خلالها من يرونه الأصلح في التعبير عنهم والدفاع عن مصالحهم. وهنا يأتي دور المجالس الطلابية والتي تمثل نقابة طلابية، كأي تنظيم نقابي آخر يفترض قيامه بعدة أدوار مهمة، مثل تمثيل الطلاب والدفاع عنهم أمام الإدارة الجامعية، وهذا التمثيل يتضمن حق الطلاب في المشاركة في رسم السياسات التعليمية للجامعة ذات الصلة بهم؛ مثل أن يكون لهم الحق في المشاركة في تحديد الكيفية التي تصرف بها ميزانية التدريس والأنشطة الطلابية، والشئون الإدارية مثل تحديد الجداول الدراسية، وجداول الامتحانات، وطرق وأساليب التدريس، والشئون العلمية، كأن يكون للطلاب الحق في اختيار وتقييم ما يدرسونه، ومن يدرس لهم.

كما يجب أن تقوم تلك الاتحادات بتشجيع ودعم النشاط الطلابي بجميع صوره، باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحياة الجامعية، متضمنا الأنشطة العلمية والثقافية والفنية والاجتماعية والسياسية.

وهنا يجب التأكيد على أن تشكيل مثل تلك المجالس أو الاتحادات هو شأن طلابي بحت ليس من حق أي جهة (من غير الطلاب) التدخل فيه بأي شكل من الأشكال، بل يجب

على الجامعة دعمه وتشجيعه، وحماية أعضائه والتصدي لأي محاولة خارجية للتدخل فيه، أو تقييد حرية أعضائه.

كما يتيح مبدأ الحق في التنظيم أحقية الطلاب في تشكيل تنظيمات آخرى تعبر عنهم، إذا رأوا أن الاتحادات الطلابية لا تمثلهم. وهو ما يعني بالضرورة أن تكون عضوية الاتحادات أو المجالس الطلابية عضوية اختيارية ينضم لها من يقتنع بها، ويشكل غيرها من تنظيمات بديلة من يرى عجزها عن تمثيلهم. ويبقي الشرط الوحيد المقيد لمبدأ الحق في التنظيم هو مبدأ الالتزام بالعمل السلمي، وعدم التحريض على العنف أو تشجيعه. ولأعضاء التنظيم النقابي (الاتحاد أو التنظيمات الطلابية البديلة) الحق في محاسبة الأعضاء المنتخبين، ومراقبة نشاطهم، وفقا للبرنامج الانتخابي الذي يشكل عقدا معنويا بين الناخبين والمرشح.

كان هذا عن المعني النظري لاستقلال الجامعة وبعض متطلباته. وربما ظهر من خلال استعراضه أنه ليس بالشيء اليسير على الإطلاق، ويحتاج تحقيقه إلى عدد كبير من الشروط والعناصر المتفاعلة معا.

ولكن ماذا عن الواقع في جامعاتنا المصرية، وإلي أي مدي يبعد هذا الواقع عن تلك الصورة المفترضة والمعمول بها في معظم جامعات العالم المشهود لها بالكفاءة ؟! هذا ما سيتم التعرض له في الجزء المقبل.

الواقع الفعلي فى الجامعات المصرية

ياترى المحاضرة
ما برأتش ليه ؟؟؟

يستطيع أي شخص على صلة ما بالجامعات المصرية، سواء كان طالبا أو عضو هيئة تدريس أو حتى من خلال الملاحظة العابرة، أن يستشعر الحالة التي وصلت إليها الجامعات المصرية.

أصبح المشهد اليوم مثيرا للإحباط إلى حد بعيد، وذلك على مستويات عدة. حيث أصبحت الجامعات عاجزة عن القيام بأي من أدوارها المختلفة، ابتداءً من عجزها عن تخريج طلاب مجهزين علميا ومهنيا، وعجزها عن إنتاج بحث علمي حقيقي قادر على المساهمة في تقدم المجتمع، أو المنافسة مع البحوث العلمية الأجنبية، هذا بالإضافة إلى انتشار الإحباط بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وانخفاض جودة العملية التعليمية ذاتها. وهناك الكثير من التفاصيل الأخرى في المشهد سوف يتم التعرض لها بقدر من التفصيل من خلال السطور المقبلة. بعض تلك التفاصيل له علاقة بالجوانب العلمية من تدريس وبحث علمي، وبعضها له علاقة بتاريخ السيطرة الأمنية على الشئون الجامعية، وخطر عودة التدخلات الأمنية مرة أخرى. بعض تلك الجوانب له علاقة بأعضاء هيئة التدريس، والبعض الآخر له علاقة بالطلاب. بعضها خاص بانتهاك الحريات الذي يحدث داخل أسوار الجامعة، سواء كانت هذا الانتهاك من قبل سلطات أمنية أو إدارية أو سياسية، وبعضها الآخر ذو صلة بالمستجدات الإيجابية التي طرأت على أحوال الجامعات في الفترة الماضية، والفرص المتاحة في المستقبل.

امن الدولة
اتحاد الطلاب "الحر"
انتخابات

وإذا حاولنا أن نقارن بين تلك الصورة وبين واقع الجامعات المصرية سنجد أن هناك فرقا شاسعا بين الصورتين، وهناك عدد كبير جدا من الملاحظات التي يمكن من خلالها الاستدلال نوعا ما على واقع الجامعات اليوم:

- تعاني الجامعات عددا من المشكلات التي ترتبط مباشرة بدورها التعليمي، سواء ازدياد أعداد الطلاب في أغلب الكليات عن القدرة الاستيعابية التي تسمح بالتعليم الجيد، أو انخفاض جودة التعليم، والمناهج، أو ضعف الإمكانات المادية الذي يرتبط بضعف البنية التحتية والخدمات ذات الصلة بالعملية التعليمية، بالإضافة إلى عجز الجامعة عن وضع خطط تطوير فعالة سواء للمناهج أو الخدمات أو البحث العلمي. وانعكست كل تلك المشكلات معا على ضعف مستوى الخريج الجامعي، بل وانخفاض القيمة الاقتصادية والاجتماعية للشهادة الجامعية.

- يعاني تمويل التعليم الجامعي أزمة حقيقية في ظل ضعف الموارد المالية المخصصة من الدولة، والتي لا تسمح برفع مستوى الخدمات التعليمية، ولا تطوير المناهج الدراسية، ولا رفع كفاءة البحث العلمي. وخاصة مع العجز في الموازنة العامة للدولة في السنوات الأخيرة، والذي أثر على الجامعات من خلال الاقتطاع من بعض من مخصصات التعليم المحددة لأنشطة بعينها (الصناديق الخاصة) من أجل تسديد عجز الموازنة.[٤]

---

(4) http://www.horytna.net/Articles/Printdetails.aspx?AID=57850&ZID=

- لعقود طويلة عانت الجامعات من تدخل السلطات الأمنية متمثلة في وزارة الداخلية في شئونها الخاصة، ولم يكن تدخل تلك السلطات يقتصر على منع النشاط السياسي للطلاب، أو تهديد وقمع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المخالفين في الرأى فحسب، بل امتد ليشمل التدخل في أدق الشئون الجامعية، مثل تعيين المعيدين، وتعيين عمداء الكليات، والموافقة على عقد الندوات والفعاليات الجامعية، وغيرها من الأمور الأخرى، مما خلق مناخا عاما من الإرهاب بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وفي عام ٢٠١٠ حصل أعضاء هيئة التدريس على حكم قضائي تاريخي يقضي بإلغاء وحدات الحرس الجامعي التابعة لوزارة الداخلية، واستبدالها بحرس مدني خاص يتبع الإدارات الجامعية[٥]، وهو الحكم الذي لم ينفذ إلا بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وما صاحبها من حراك للطلاب وأعضاء هيئة التدريس. لتتخلص الجامعات بعد عقود من القبضة الأمنية المسيطرة على شئونها.

- هناك عدد من المكاسب الرئيسية التي حصل عليها المجتمع الأكاديمي بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير جاء في مقدمتها:

  - خروج حرس وزارة الداخلية من الجامعات، والبدء في استبداله بحرس مدنى يتبع الإدارات الجامعية.

(5) http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=294468#.UqNPc-I_j4E

- إقرار مبادئ انتخاب القيادات الجامعية من قبل أعضاء هيئة التدريس، متضمنة انتخاب رؤساء الأقسام، والعمداء، ورؤساء الجامعات، وهو ما يرتبط بالطبع بمزيد من الاستقلال عن السلطة السياسية، ومزيد من الولاء للمجتمع الأكاديمي.

- تغيير اللائحة الطلابية المنظمة لعمل اتحاد الطلاب والأنشطة الطلابية، ومساهمة الطلاب بشكل فعال في كتابة لائحة جديدة أفضل إلى حد كبير من سابقتها.

- عودة الحياة لانتخابات اتحاد الطلاب بعد تحررها بشكل كبير من سلطة الأمن والإدراة، فشهد عام ٢٠١٣ أقوى انتخابات طلابية عرفتها الجامعات من عقود، وسط مشاركة طلابية مرتفعة نسبيا، ووسط منافسة شرسة بين الطلاب المنتمين للحركات السياسية المختلفة.

- فتح المجال بشكل أوسع أمام الأنشطة الطلابية متضمنة الأنشطة السياسية، والاجتماعية والثقافية.

- زيادة وعي الطلاب بأهمية الحقوق والحريات الطلابية متضمنة حرية التعبير، والحق في التنظيم، والتجمع السلمي، وأهمية مشاركتهم بشكل فعال في عمليات صنع القرار بمستوياتها المختلفة في جامعتهم.

- إلا أن اضطراب المناخ السياسي العام خارج الجامعة ألقى بظلاله على المناخ داخل الجامعة، سواء فيما يتعلق بازدياد حدة التوتر بين الطلاب بسبب الخلافات السياسية والفكرية، أو فيما يتصل بمحاولات الدولة مرة آخرى لاستعادة قبضتها الأمنية على الجامعات، من خلال قمع احتجاجات الطلاب، وتحجيم مساحات الحرية التي كان الطلاب قد انتزعوها بعد ثورة يناير. وربما تعد تلك الظروف الراهنة معوقا أساسيا في طريق مسيرة استقلال الجامعات، سواء فيما يتصل بالحفاظ على المكاسب السابقة، أو استكمال عمليات إصلاح المنظومة التعليمية وزيادة استقلالها.

وإذا حاولنا النظر إلى الوضع العام في ضوء أبعاد المنظومة الجامعية -مع التركيز على الشأن الطلابي- يمكن لنا معالجتها في نقطتين أساسيتين تتضمنان الجوانب الأكاديمية، والأنشطة الطلابية.

ندوة ثقافية
طالب

١- الجوانب العلمية والأكاديمية

ربما يكون من أكثر المظاهر وضوحا في الجامعة، والذي عادة لا يلقي كثيرا من الخلاف، هو المستوى العلمي والأكاديمي الذي وصلت إليه الجامعات، ويظهر ذلك على مستويات عدة:

- مستوى الطلاب والخريجين، حيث تخرج الجامعات المصرية عشرات الآلاف من الطلاب سنويا من مختلف الكليات، ويكون السؤال المطروح، كم منهم يؤهله مستواه العلمي أو المهارى للالتحاق بسوق العمل، ومن منهم يستطيع بالفعل العمل، كم منهم يمتلك مهارات التفكير الناقد، أو مهارات البحث العلمي الأساسية، أو حتى الكفاءة المهنية المطلوبة في مجاله؟!.
- ربما كان هذا المستوى المحبط للطلاب والخريجين ليس سوى نتيجة طبيعية للسياسات التعليمية ونظام التدريس المتبع منذ عدة سنوات، نظام غير مرن، يعتمد على التلقين، ولا يلاحق مستجدات العلم الحديث، أو مناهج التدريس الجديدة. بداية من الأعداد الكبيرة من الطلاب التي لا يمكن أن تتوفر معها بيئة تعليمية جيدة، مرورا بضعف الإمكانات العلمية على مستوى المكتبات والمعامل وحجرات الدراسة، انتهاءً بنظام الترم الذي جعل من مدة الدراسة نحو ١٢ أسبوعا لكل ترم دراسي. وبحسبة رياضية بسيطة نستطيع أن نجد أن الطالب يتخرج في الكلية (ذات الأربع سنوات

مثلا) ومجمل ما درسه ٦٧٢ يوما دراسيا، والسؤال هنا ما هو هذا التخصص الذي نستطيع أن نعد إنساناً فيه يبدأ من الصفر (أو أقل قليلا) في ٦٧٢ يوماً؟، وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار ضعف مستوى الطالب المستجد في الجامعة مع انهيار التعليم ما قبل الجامعي.

- أما فيما يتعلق بالبحث العلمي فإن الوضع ليس أفضل على الإطلاق، فسواء كان التقييم على مستوى كم أو كيف الإنتاج المعرفي، أو كان على مستوى توفر الإمكانات المالية والعلمية، فإن المحصلة النهائية التي نصل إليها هي مؤسسات جامعية بحثية غير قادرة على إنتاج بحث علمي جاد يسهم في تقدم حركة العلم، أو يخدم المجتمع، ويساعد في حله مشكلاته، أو ينافس الجامعات العالمية.

وفي النهاية فإن المحصلة النهائية لكل تلك العوامل طالب يدخل الجامعة، ويخرج دون نمو كبير في معارفه وقدراته، وأستاذ جامعي يتعامل مع الجامعة باعتبارها مجرد عمل روتيني بلا هدف، وفي النهاية جامعة غير قادرة على القيام بوظيفتها التعليمية أو الأكاديمية.

التقدير
امتياز
الترتيب
الأول
رأي الجهات الأمنية
مرفوض
التعيين
مرفوض
!!!
؟

٢- الأنشطة الطلابية

عندما تحدثنا عن معنى الجامعة ودورها في البداية، بأن هذا الدور بشكل عام هو إعداد أفراد قادرين على الحياة والعمل في المجتمع، لأنه عادة ما ينظر لفترة التعليم الجامعي على أنها تلك الفترة التي يتم فيها إعداد الأفراد علميا ومهنيا، وكذلك يتم تشكيل وعيهم السياسي والاجتماعي. بمعنى أنها الفترة التي يتشكل فيها عقل ووجدان الأفراد ليخرجوا منها، وهم يتبنون مواقف وآراء تجاه ما يحدث حولهم في المجتمع؛ وعلى ذلك فإن الجامعة حتى تستطيع أن تحقق مثل تلك الأهداف فإن دورها يجب أن يتعدى مجرد النشاط الأكاديمي لأنشطة أخرى تحمل طابعا اجتماعيا وثقافيا وفنيا وسياسيا.

أصبحت الجامعة اليوم بالنسبة للأغلبية العظمى من الطلاب، مكانا لقضاء عدد من السنوات من أجل الحصول على شهادة، إلا أن ذاكرة الجامعة مازالت تحمل داخلها صورا عديدة للنشاط الطلابي الذي اعتادت أن تشهده مبانيها وطرقاتها عبر سنوات عدة ماضية. فعبر عقود طويلة كان مثل هذا النشاط جزءاً لا يتجزأ من الحياة الجامعية، بداية من الجوالة والخدمة الاجتماعية، التي كانت تنمي حس الطلاب الاجتماعي، مرورا بالمسرح الذي أخرج عددا كبيرا من الفنانين، والموسيقيين، والنشاط الرياضي الموسع داخل الجامعة وبين الجامعات المختلفة على مستوى الجمهورية، والنشاط الثقافي من عقد ندوات ومؤتمرات تسهم في تثقيف الطلاب وزيادة وعيهم في شتى الموضوعات، انتهاءً بالنشاط السياسي الذي مثّل من خلال الحركة الطلابية أداة

ضغط أساسية على السلطة الحاكمة لصالح المجتمع ومقرطته، وفي الوقت ذاته كان محركا لغيرهم من الفئات الاجتماعية في الشارع المصري.

مثلت الجامعة على مدى سنوات طويلة حالة من الزخم والحركة تجذب أى فرد داخلها، فمهما تكن اهتماماته، واتجاهاته وأهدافه فسوف يجد دائما شيئا ما يستطيع أن يمارسه، ويشتبك من خلاله مع مجتمعه.

وبعد الصورة القاتمة التي استمرت لسنوات، انعكست ثورة الخامس والعشرين من يناير إيجابيا على واقع الجامعات المصرية، ليس فقط على مستوى المكاسب المباشرة المتعلقة بخروج الحرس التابع لوزارة الداخلية، أو إقرار الانتخاب كآلية لاختيار القيادات الجامعية، أو التخلص من القبضة الأمنية المتحكمة في النشاط الطلابي، ولكن كان من أهم مكاسب الثورة بث الروح في الحياة الجامعية الراكدة، وفتح مجال أكثر رحابة، استوعب مئات الطلاب الذين لم يكونوا منخرطين في أي عمل طلابي قبل الثورة.

وسيحاول الجزء التالي استعراض حال العمل الطلابي قبل وبعد الثورة بشكل مختصر، ثم طرح أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه العمل الطلابي اليوم.

هناك أشكال متعددة من العمل الطلابي ابتداء من أقلها إثارة للجدل، أو الرفض مثل النشاط الفني، والرياضي، وانتهاءً بأكثرها إثارة للجدل والاعتراضات، مثل العمل السياسي

والحزبي. وبين الاثنين يوجد عدد آخر من الأشكال الممكنة، ليظل المنطق العام وراء العمل الطلابي هو قيام الطلاب بتنظيم أنفسهم في مجموعات بالشكل الذي يحلو لهم، بهدف القيام بنشاط ما. وهناك مبادئ عامة يجب أن تحكم العمل الطلابي بأشكاله المتنوعة تتمثل في المبادئ الأساسية التي تحكم الحقوق والحريات المدنية والسياسية. فحرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية التجمع حريات مكفولة طالما كانت لا تمارس العنف أو تشجع عليه. كذلك فإن حرية العمل الطلابي يجب أن تكون مكفولة ومصونة طالما كان النشاط الطلابي في حدود المبادئ العامة لحرية التعبير والتنظيم والتجمع السلمي.

أما عن الأشكال الرسمية التي يمارس من خلالها العمل الطلابي – طبقا للوضع الراهن– فهناك اتحاد الطلاب الذي يمثل الكيان الرسمي الأساسي الذي ينتظم الطلاب فيه، ويمارسون أنشطتهم من خلاله.

اتحاد الطلاب:

من الوظائف الرئيسية لاتحاد الطلبة (بالإضافة لتمثيل الطلاب، والدفاع عن مصالحهم) تنظيم وتشجيع النشاط الطلابي بكل صوره. وإذا حاولنا أن نتعرض أكثر لهذا الدور المفترض للاتحادات الطلابية؛ فعلينا أن نقوم بذلك من خلال إلقاء نظرة على شكل اتحاد الطلبة وتكوينه ووظائفه في فترات سابقة، فعلى سبيل المثال جاء في لائحة ١٩٦٨ –والتي مازالت من أفضل

اللوائح الطلابية تاريخيا– أن من ضمن المهام التي يجب أن يقوم بها اتحاد الطلاب ما يلي:

- العمل على تكوين رأي طلابي عام تجاه الأحداث المحلية والقومية والدولية والعالمية.
- تدعيم العلاقات مع المنظمات الطلابية العالمية والاتحادات الوطنية في العالم العربي والخارجي.
- وضع وتنظيم المشروعات والبرامج الطلابية التي تخدم أهداف الدولة وتسهم إيجابا في عملية البناء الاجتماعي والثقافي والعمراني.
- وضع وتنظيم برامج إعداد قادة الاتحادات الطلابية.
- وضع وتنظيم مشروعات الخدمة العامة ومعسكرات العمل الدولية التي يشترك فيها طلاب الجمهورية مع طلاب العالم لخدمة المجتمع.
- بحث مشاكل الطلاب ودراستها مع المسئولين واقتراح الحلول اللازمة لها.
- بث الروح الجامعية السليمة بين الطلاب، وتوثيق العلاقات الطيبة بينهم وبين أساتذتهم.
- العمل على رفع مستوي الحياة الرياضية والاجتماعية والفكرية والفنية للطلاب.
- ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذواتهم.

- المعاونة على توفير أسباب الراحة ووسائل المعيشة لهم داخل الجامعات والمعاهد العليا وخارجها.
- العمل على إبراز رأي الطلاب في تخطيط وتنظيم ما يتعلق بشئونهم وحياتهم الدراسية.
- العمل على تذليل العقبات وحل المشاكل التي تعترض الحياة الدراسية للطلاب.

أما عن تشكيل لجان الاتحاد فقد تشمل لجنة النشاط السياسية، ولجنة النشاط الفني، ولجنة النشاط الاجتماعي، واللجنة الرياضية، ولجنة الجوالة، ولجنة الرحلات والمعسكرات.

وحتى قبل الثورة مباشرة كانت الاتحادات الطلابية تنظيمات شكلية لا تقوم بأي من أدوارها على أرض الواقع، فيما عدا تنظيم عدد محدود من الأنشطة الفنية والترفيهية بين دائرة ضيقة من الطلاب. وارتبط هذا التراجع لدور الاتحادات بعدد من الأسباب كان في مقدمتها لائحة طلابية معوقة للعمل الطلابي بدأت من عام ١٩٧٩، وعدلت في عام ٢٠٠٧، ومتزامنة مع قبضة أمنية قوية على كل أشكال الحركة، في مقدمتها الانتخابات الطلابية، التي كانت تحت تحكم الأمن والإدارة كليا، مستبعدين أي طلاب ذوي شبهة انتماء سياسي؛ وهو ما أدى إلى تهميش دور الاتحادات تماما، وفقدها للتواصل مع معظم الطلاب؛ حتى أن بعض طلاب الجامعة لم يكن يسمع أصلا عن شيء يدعى اتحاد الطلبة. فلسنوات عدة أصبح الطبيعي أن تلك الاتحادات تشكل عبر انتخابات شكلية –دون أن يسمع أحد عنها شيئا–

ويتم فيها اختيار من يحظى برضا وقبول الأمن والإدارة، مع مواجهة وقمع أي محاولة لإجراء انتخابات حقيقية.

أما عن أسر النشاط والتي تتبع اتحاد الطلاب باعتبارها تندرج تحت إحدى لجانه (لجنة الأسر)، فالوضع لم يكن أفضل كثيرا، فعلى الرغم من وجود عدد من الأسر في الكليات المختلفة فإن وجود هذه الأسر أو مشاركتها الحقيقية في النشاط الطلابي كان محدودا للغاية. كما أن إمكانية إنشاء أسر جديدة جادة كان محدودا هو الآخر، وذلك نظرا للصعوبات الإدارية والأمنية التي تواجه إنشاءها. فوفقا للائحة الطلابية (لوائح ٧٩/ ٢٠٠٧) فإن شروط إنشاء أسرة جديدة تتمثل في وجود عدد خمسين عضوا من طلاب الكلية، بالإضافة إلى عضو من أعضاء هيئة التدريس كرائد الأسرة، كما أن المدة التي يسمح فيه بتقديم الطلبات لإنشاء الأسر هي الشهر الأول من العام الدراسي، مما يجعل فكرة تكوين أسرة بالنسبة للطلاب الجدد شبه مستحيلة. ويبقي هناك معوق آخر مهم وهو أن قبول تلك الأسر أو رفضها يقع –في النهاية– في دائرة الاحتمالات طبقا لموافقة رعاية الشباب التي تستطلع رأي الجهات الأمنية، وتلتزم به، ليكون في النهاية الاحتمال الأكبر هو عدم قبول أي أسرة إذا وجد فيها أي اسم (من الخمسين طالبا أو عضو هيئة التدريس رائد الأسرة) يثير عند الأمن علامات استفهام. لتكون المحصلة النهائية وجود عدد قليل من الأسر عاجزة عن بناء أي علاقة حقيقية بالطلاب، ووجود عدد آخر من الطلاب عاجزا عن إنشاء أسرة جديدة بعد أن فقد الأمل في العمل قي ظل ما هو موجود بالفعل.

إذا تحدثنا عن أنشطة أخرى مثل المسرح والجوالة والأنشطة الفنية والأنشطة الثقافية، فوضعها لم يكن أفضل كثيرا، حيث إن أغلب تلك الأنشطة إما كان غير مفعل بالقدر الكافي، عاجزا عن جذب الطلاب، أو كان محاصرا بعدد كبير من المعوقات والقيود الأمنية والإدارية التي تجعل العمل فيه صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا.

وعلى الرغم من محدودية مساحة الحركة خارج تلك الأطر الضيقة المرسومة من قبل الإدارة، فإن هناك عددا من الطلاب ظل يحاول لسنوات التحرك خارجها، والبحث عن مساحات أكثر اتساعا يعملون من خلالها. وعادة ما كانت تلك الأنشطة ذات طابع سياسي تمارس من خلال مجموعات طلابية تتبنى توجهات أيديولوجية، وتحاول الربط بين قضايا الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمع، والقضايا المرتبطة بشئون الطلاب والجامعات. وعلى الرغم من كون العمل السياسي ظل لسنوات ماضية هو قلب العمل الطلابي، كونه كان المساحة الأساسية للحركة التي حاول الطلاب من خلالها كسر القيود المفروضة عليهم، فإنه ظل عاجزا عن اجتذاب اعداد كبيرة من الطلاب، والخروج من دائرة الأيديولوجية الضيقة لدائرة أكثر رحابة تمس عموم الطلاب، وذلك فيما عدا محاولات محدودة في السنوات التي سبقت الثورة عمل الطلاب من خلالها على بعض الأجندات المطلبية الطلابية مثل المصروفات الدراسية، أو تحسين الخدمات أو مشكلات المدينة الجامعية. وكان للعمل السياسي النصيب الأكبر من القمع والإرهاب، سواء من خلال

تحويل الطلاب لمجالس تأديب داخل الجامعة، أو من خلال تدخل أمن وزارة الداخلية مباشرة بالاعتداء على الطلاب أو القبض عليهم أو تهديدهم، وهو ما سنتعرض له بعد قليل.

ومن أكثر الأمثلة وضوحا، التي حدثت قبل الثورة، ومثلت محاولة طلابية لكسر القيود ذات الصلة مباشرة بحق الطلاب في التنظيم كان تجربة الاتحاد الحر.

تجربة اتحاد الطلاب الحرك كتنظيم طلابي بديل:

شهدت الجامعات في عام ٢٠٠٦ أول تجربة لانتخاب اتحاد طلاب بديل عن الاتحاد الرسمي الخاضع لسيطرة الأمن والإدارة. حيث قام عدد من الطلاب المنتمين لتيار الإخوان المسلمين بالدعوة لتشكيل هذا الاتحاد –بعد أن قام الأمن بشطب ٧٠٠ طالب مرشح. وبالفعل جرت الانتخابات في عدد من الكليات منها الطب والتجارة والآداب والهندسة ودار العلوم وغيرها في جامعة القاهرة، وقد تمت الانتخابات بمشاركة طلابية جيدة، خاصة إذا ما قورنت بالمشاركة في الانتخابات الرسمية التي تجريها إدارة الجامعة، وبعد ذلك قام الطلاب الفائزون من كل الكليات بتشكيل مجلس اتحاد الجامعة عن طريق الانتخاب فيما بينهم، وذلك في خمسة مناصب تشكل مجلس اتحاد جامعة القاهرة هي: الأمين، وأمين مساعد أول وثانٍ وسكرتير الاتحاد وأمين الصندوق (٤ مناصب لطلاب الإخوان ومنصب للطلاب الاشتراكيين)، وقد تم هذا التشكيل علنا أمام قبة جامعة

القاهرة، وبحضور عدد من الطلاب ينتمي معظمهم للتيارات السياسية المشاركة في الانتخابات (وعلى رأسها الإخوان) والقليل من طلاب الجامعة غير المسيسين الذين حاولوا متابعة ما يحدث بمنطق المساندة أو الفضول.

وفي العام التالي تكرر السيناريو نفسه، ولكن تلك المرة كان في ظل ضجة إعلامية أكبر، وفي الوقت ذاته تضييق أمني أكبر، فشهد هذا العام رد فعل من قبل إدارة الجامعة والأمن أكثر عنفا، وصل إلى حد فصل بعض الطلاب، واعتقال البعض الآخر، هذا بالإضافة إلى الاشتباكات التي حدثت بين الطلاب وقوات الأمن في عدد من كليات جامعة القاهرة، وغيرها من الجامعات الأخرى.

الاتحادات الطلابية بعد ثورة يناير:

عقب الثورة مباشرة أدرك الطلاب أهمية انتزاع مكاسب فورية متعلقة بتغيير اللائحة الطلابية المنظمة للنشاط الطلابي والاتحادات الطلابية. وهي المعركة التي بدأت من أغسطس ٢٠١١ مع تشكيل الاتحاد العام لطلاب مصر، ممثلا لاتحادات طلاب جامعات الجمهورية، وانتهت في يناير ٢٠١٢ مع إقرار اللائحة الطلابية الجديدة بنسختها السارية الآن، والتي صاغها الطلاب بأنفسهم (بشكل رئيسي من خلال الاتحاد العام لطلاب مصر آنذاك).

يعد تغيير اللائحة وصياغتها من قبل الطلاب مكسبا رئيسيا لا يمكن تجاهله، لكن ظل هناك عدد من المشكلات الرئيسية في اللائحة الجديدة، سواء فيما يتعلق بمسار إقرارها، والذي مر بعدد من المشكلات شهدت محاولة أولى لم تكتمل، ومحاولة أخرى اكتملت في ظل انقسام طلابي حاد بين طلاب الإخوان المسلمين المسيطرين على اتحاد طلاب مصر آنذاك، وطلاب التيارات السياسية الأخرى والطلاب المستقلين. فصاحب اللائحة جدل عنيف حول شرعية سيطرة اتجاه سياسي واحد، وعدم التمثيل الكافي للقطاعات والاتجاهات الطلابية المختلفة. هذا بالإضافة إلى عدد من المشكلات في مضمون اللائحة الطلابية كان أبرزها اعتبار اتحاد الطلاب هو الكيان الشرعي الوحيد الممثل للطلاب، في إشارة للتضييق على أشكال العمل الطلابي الأخرى التي تتم خارج إطار الاتحاد، فيما يعد تعارضا فجا مع مبادئ حرية التنظيم والتعبير وحرية العمل الطلابي.

وكانت السلبية الثانية الكبرى هي إعطاء اتحاد الطلاب دورا رقابيا على سائر الأنشطة الطلابية الأخرى، وإعطاءه حق منع تلك الأنشطة في حالة مخالفتها للأعراف والقيم الجامعية (غير واضحة التحديد[٦]، وهو ما يعد أمرا خطيرا، خاصة في ظل حالة الانقسام والشحن السياسي الحادث في الجامعات والذي ما زال مستمرا حتى الآن. ولكن مما لا شك فيه فقد كانت اللائحة التي صدرت في يناير ٢٠١٣ نقلة نوعية في تاريخ الحراك الطلابي، ولكنها مازالت تحتاج إلى مزيد من التحسين والتطوير في المستقبل.

---

(6) http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2013/01/afte001-20-01-2013.pdf

أهم القيود على استقلال الجامعات

الجامعة

١- التدخلات الأمنية

كانت التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية قبل الثورة أحد المعوقات الأساسية لاستقلال الجامعات بشكل عام، ولحرية العمل الطلابي بشكل خاص، كما كانت الموضوع الذي حاز الاهتمام الأكبر من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والحقوقيين المعنيين باستقلال الجامعات، فاحتلت موقع الصدارة على أجندة معظم الحركات والمجموعات المعنية باستقلال الجامعات والحريات الأكاديمية أو المعنية بالحقوق والحريات الطلابية.

ولم تكن تلك التدخلات مجرد تجاوزات فردية يقوم بها ضباط الأمن أو أفراد الحرس الجامعي، ولكنها كانت بمثابة روتين العمل الطبيعي داخل أسوار الجامعة. وشملت تلك التدخلات التحكم في الفعاليات الأكاديمية والثقافية، مثل الندوات أو المحاضرات التي تتم فيها دعوة ضيوف من خارج الجامعة، والتي كان من حق الأمن الاعتراض على موضوعها أو ضيوفها. كما كان الأمن يتدخل في بعض الأبحاث العلمية المرتبطة بجمع معلومات أو بيانات ميدانية، ويتدخل في تعيين المعيدين، ويوقف تعيين من لهم انتماءات سياسية غير مرحب بها في الجامعة، ويمتلك حق الموافقة أو الاعتراض على سفر

أعضاء هيئة التدريس، كما يتدخل بأشكال أقل مباشرة في حركة الترقيات داخل السلك الأكاديمي، وبشكل أكثر مباشرة في المناصب الإدارية. اكتسب الأمن تلك السطوة العالية على مدى ما يقرب من٣٠ عاما منذ دخوله الجامعات المصرية في أواخر السبعينيات، وتقنينا وجوده عام ١٩٨٤ بالتعديل الذي أدخل على قانون تنظيم الجامعات، ونص على إنشاء وحدات أمن تعمل على حماية منشآت الجامعة وتحفظ أمنها. وكان الهدف الأساسي بالطبع هدفا سياسيا، يتمثل في مراقبة نشاط الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقمع المجموعات والأفراد المعارضين سياسيا، ولكن بمرور الوقت أصبح تدخل الأمن يتجاوز حتى تضييق المجال السياسي إلى التدخل في أدق الشئون الأكاديمية.

مكتب العميد

ومن أمثلة التدخلات الأمنية الشائعة أنذاك:

– **التدخلات في الأنشطة الأكاديمية:** مثل رفض الأمن دخول بعض الضيوف الذي تتم دعوتهم من قبل أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب لإلقاء محاضرات أو المشاركة في ندوات، حيث إن دعوة أي ضيف من خارج الجامعة تتطلب الحصول على موافقة أمنية، حتى لو كانت تلك الدعوة متعلقة بشأن أكاديمي بحت كإلقاء محاضرة علمية، أو الاشتراك في ندوة ثقافية أو غير ذلك، ومن الأمثلة المشهورة قبل الثورة ما حدث مع الإعلامي حمدي قنديل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأديب بهاء طاهر في كلية الآداب، جامعة عين شمس، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (مفكر إسلامي سوري) في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة[٧]. هذا بالتأكيد غير المحاولات التي لا تأخذ مثل هذا الصيت الإعلامي، أو التي يتم فيها إجهاض المحاولة من البداية عندما يتوجه الطلاب للقسم أو الكلية بغرض دعوة ضيف ما فيقابلون بالرفض من قبل الإدارة خوفا من المشكلات الأمنية.

ربما مثَّل تدخل الأمن في البحث العلمي أحد أهم المشكلات التي تؤثر بشكل مباشر على مسار وتقدم البحث العلمي في مصر، ومن الممكن أن يأخذ هذا التدخل شكلين، أحدهما يتم بصورة مباشرة كأن يطلب من الباحث الحصول على موافقة أمنية، خاصة إذا كان البحث يرتبط من قريب أو بعيد بأمور قد يكون فيها شبهه سياسية، أو كان البحث يشترك فيه جهات أجنبية

(٧) مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة» ٩ مارس» واقع التدخلات الأمنية في الجامعات المصرية، ٢٠٠٤.

(وهنا يطلب موافقة أمنية رسمية)، أما عن أشكال التدخلات غير المباشرة فإنها عادة ما تكون عن طريق إيقاف الأبحاث وهي في مرحلة التنفيذ، أو فرض معوقات إدارية تحول دون إكمالها، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى الاتصال بالباحث تليفونيا أو استدعائه في مقار أمن الدولة، بحجة رغبة الجهات الأمنية في معرفة تفاصيل عن البحث.

-**التدخلات في تعيين المعيدين والبعثات للخارج:** في حالات عدة تم رفض تعيين معيد بكلية ما (أو وقف تعيينه) لأسباب أمنية، وفي عدد كبير من تلك الحالات كانت الجامعة قد اصدرت قرارا بتعيين طالب كمعيد (باعتباره الأول على دفعته) ثم تتوقف إجراءات التعيين بسبب أن هذا الطالب يثير اعتراضات أمنية. وأصبحت تلك التدخلات مفروضة بشكل رسمي باعتبارها جزءًا من إجراءات التعيين، حيث يقوم المعيد المرشح بملء استمارات تعرف بـ «استمارة استطلاع رأي الأمن»، ويبعث بتلك الاستمارة إلى خمس جهات أمنية مختلفة من ضمنها أمن الدولة (كما كان يعرف في ذلك الحين)، ولا يتسلم الطالب مهام وظيفته إلا بعد وصول رد الأمن بالقبول، أما في حالة الرفض فلا يكون أمام الطالب إلا أن يلجأ لوسائل الضغط الأدبي أو إلى الاجراءات القانونية والتي ربما تأخذ عدة أعوام، أو أن يستسلم ويبحث عن عمل آخر. والشيء ذاته يحدث عند ترشيح أعضاء هيئة التدريس للسفر في البعثات العلمية، أو حتى السفر القصير لحضور مؤتمرات خارج مصر حيث يقوم عضو هيئة التدريس بملء الاستمارة ذاتها «استطلاع رأي الأمن»، ويملك الأمن السلطة ذاتها؛ في الموافقة أو الرفض.

!!??
أستاذ جامعة

-**تسكين الطلاب في المدينة الجامعية:** كان أحد المجالات الآخرى التي يتدخل بها الأمن بالجامعات هي تسكين الطلاب المغتربين في المدن الجامعية، والذي كان لا يتم قبل مرور شهر، وأحيانا شهرين من بداية العام الدراسي، في انتظار إدارة الجامعة ورود موافقة الأمن على تسكين الطلاب. وفي بعض الأحيان كان يتم الاعتراض على تسكين أحد الطلاب لأسباب أمنية، كما كان يتم في بعض الأحيان تفتيش سكن الطلاب المعارضين، والمشتبه في انتمائهم لمجموعات سياسية، وأحيانا طردهم من المدينة في منتصف العام الدراسي إذا اكتشف تورطهم في أنشطة لها أبعاد سياسية.

التدخلات في الأنشطة الطلابية: كنا ذكرنا في الجزء الخاص بواقع النشاط الطلابي أن العائق الأول دون استقلال ووجود نشاط طلابي حقيقي في الجامعة هو السيطرة الأمنية الكاملة، وربما يحمل هذا معنى أكبر إذا أشرنا إلى أن السبب الأساسي الذي دخلت له الأجهزة الأمنية- بكل تلك القوة- أسوار الجامعة هو السيطرة على النشاط الطلابي، وخاصة النشاط السياسي منه، وعلى الأخص بعد أحداث يناير ١٩٧٧ (انتفاضة الخبز)، والتي قادها الطلاب وتسببوا فيها. ومن تلك اللحظة وضعت الجامعة بشكل مكثف على أجندة السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية، باعتبارها تمثل خطرا وخصما محتملا يجب أن يظل دائما تحت المراقبة و السيطرة.

وقد تمت الإشارة إلى بعض أشكال التدخلات الأمنية، مثل عدم موافقة الأمن على تسجيل أسر نشاط بعينها لوجود عضو بها

يقع في دائرة الشك أو الاتهام، أو مصادرة معرض طلابي أو مجلة حائط، أو منع عرض مسرحي يحتوى على نقد سياسي. هذا بالإضافة إلى التاريخ الطويل للتدخل في الانتخابات الطلابية عن طريق شطب واستبعاد المرشحين المعارضين.

وأحيانا ما كانت سيطرة الأمن على الأنشطة الطلابية تتم بشكل غير مباشر من خلال موظفي الكلية، وأحيانا آخرى ما كانت تتم في العلن كمهاجمة الطلاب داخل كلياتهم أو التحقيق معهم داخل مكاتب الحرس، أو تحويلهم لمجالس تأديب إدارية بالاعتماد على مذكرات أمنية، وأحيانا ما كانت تصل للتهديد أو الاعتقال.

- **الاعتداءات على الطلاب (المظاهرات والاعتقال):** ربما لا تزيد تلك النقطة عن أنها تمثل مستوى أعنف من التدخل الأمنى في النشاط الطلابي، فإذا كان التعامل مع النشاط الطلابي في الأيام العادية يتم بالقمع أو المنع، فإنه في أحيان كثيرة أخرى -خاصة في أيام الاحتجاجات والتظاهرات- يكون بالعنف واستخدام قنابل الغاز وخراطيم المياه داخل الحرم الجامعي، وسحل الطلاب أمام أسوار الجامعة وفي الشوارع المحيطة بها، وفي أحيان أخرى كان يصل إلى استدعاء الطلاب إلى مكاتب الحرس أو مقار أمن الدولة للتحقيق معهم وتهديدهم وتهديد ذويهم، حتى يصل الأمر إلى اعتقالهم.

وكان موقف إدارة الجامعة في أغلب الأحيان إما التزام الصمت، أو المشاركة والمساعدة في عقاب الطلاب عن طريق إجراءات إدارية تعسفية، تبدأ بإحالتهم إلى التحقيق وتمر بالإنذار بالفصل، أو الفصل النهائي.

- **الاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس:** كانت أحداث الاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس بالسب والضرب داخل أسوار الحرم الجامعي صادمة حتى بالنسبة لمن اعتاد مشهد الاعتداء على الطلاب، ففي عدة حوادث سابقة من نوعها قام ضباط أمن الدولة بالتعدى على أحد أعضاء هيئة التدريس بالسب بألفاظ خارجة، وفي مرات أخرى بالضرب وتمزيق الملابس، كان أشهرها الاعتداء على أستاذ مساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس في عام ٢٠٠٤، والذي صاحبه ضجة إعلامية ضخمة، وغضب في أوساط أعضاء هيئة التدريس، وسط تواطؤ كامل من إدارة الكلية والجامعة آنذاك مع ضابط أمن الدولة، وضغطها على عضو هيئة التدريس من أجل سحب شكاواه.[٨]

وفي حادث آخر تم الاعتداء فيه على أعضاء هيئة التدريس داخل حرم الجامعة، بعد انتزاع الحكم القضائي بخروج الحرس التابع لوزارة الداخلية، حيث نظمت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة (٩ مارس) فعالية في نوفبر ٢٠١٠ بجامعة عين شمس في محاولة للتعبئة من أجل تنفيذ الحكم عن طريق توزيعه داخل حرم الجامعة على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس،

(8)http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:FsmnAE4AofkJ:manalaa.net/book/export/html/211+&cd=2&hl=en&ct=clnk&gl=eg&client=firefox-a

وهو ما انتهي بالاعتداء عليهم من قبل بلطجية –معروفة صلتهم بالأمن– بالضرب والأسلحة البيضاء على مرأى ومسمع من إدراة الكلية وقوات الشرطة.[٩]

٢- القيود المجتمعية والخارجية على استقلال الجامعات

لا تمثل القيود الأمنية المعوق الوحيد أمام استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي. فكما ذكرنا أن استقلال الجامعة يعني الاستقلال عن كل أجهزة وسلطات الدولة، وجزء من القيود التي تتم على الجامعة يتم بصورة غير مباشرة نتيجة ضغوط مجتمعية، أحيانا ما تتحول إلى ممارسات مباشرة تتخذها الجامعة وإدارتها إرضاءً لقوى اجتماعية أو دينية خارجية.

وكانت القضية الأشهر في تاريخ الجامعة المصرية، والمرتبطة بكتاب الشعر الجاهلي لطه حسين مثالا واضحا على ذلك، والتي أدت إلى قرار الوزارة بعزله من منصبه كعميد لآداب القاهرة عام ١٩٣٢، بعد ضغوط مجتمعية تهاجم طه حسين وتتهمه بالإلحاد، وهو ما اعتبره «أحمد لطفي السيد» رئيس الجامعة آنذاك تعدىا صارخا على استقلال الجامعة، فقدم استقالته، ثم عاد مرة آخرى بعدها بعد الاتفاق على تعديل قانون الجامعات بما يحصن الأساتذة من التدخل الخارجي.[١٠]

---

(9) http://www.youtube.com/watch?v=kjXVUmZoqRQ

١٠ طلعت رضوان، مارس ١٩٢٣ واستقلال الجامعة، مجلة الديموقراطية، سبتمبر ٢٠١٣.

كافر
باحث
؟؟

ولعبت المؤسسة الدينية أيضا دورا مشابها في قضية «نصر حامد أبو زيد» أستاذ الأدب العربي بآداب القاهرة، والذي استخدم معه سلاح التكفير للاعتداء على حريته الأكاديمية، وتم بالفعل استبعاده من الجامعة.

وهناك العديد من الحالات الأخرى الأقل حدة والتي تدخل في إطار الممارسة اليومية، يتم فيها انتهاك حريات المجتمع الأكاديمي من خلال وضع قيود خارجية عليه، بدعوى الحفاظ على قيم المجتمع أو تقاليده أو ثوابته، أو أمنه وسلامه الاجتماعي. والتي تعد كلها مصطلحات فضفاضة غير معرفة، لا تمت بصلة للمعايير الأكاديمية المرتبطة بحرية التدريس والبحث والنشر العلمي. وقد مثلت تلك القيود (والتي هي جزء من مناخ اجتماعي عام) عائقا كبيرا على العمل الأكاديمي، وصل إلى درجة فرض الرقابة الذاتية من قِبَل أعضاء هيئة التدريس على أنفسهم خوفا من الوقوع تحت طائلة الرفض المجتمعي.

٣- القيود القانونية

لا يهدف هذا الجزء إلى استعراض قانوني تفصيلي بقدر ما يهدف إلى استعراض أهم مشكلات الإطار القانوني المنظم للجامعة، فيما يتعلق بالطلاب.

- نظام تأديب الطلاب:

يعد النظام التأديبي أحد أهم معوقات حرية النشاط الطلابي، وخاصة في ظل وجود عقوبات تأديبية مرتبطة بحرية التعبير، يتم استخدمها لتضييق المجال على الطلاب.

فنصت المواد من ١٢٣ وحتى ١٢٩ من قانون تنظيم الجامعات لسنة ١٩٧٢على الحالات التي يعد سلوك الطلاب فيها مخالفة تأديبية، حيث نصت على أنه «يعتبر مخالفة تأديبية كل إخلال بالقوانين واللوائح الجامعية وعلى الأخص:

١- الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشآت الجامعية.

٢- تعطيل الدراسة أو التحريض عليه، أو الامتناع المدبر عن حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضي اللوائح بالمواظبة عليها.

٣- كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة أو مخل بحسن السير والسلوك داخل الجامعة أو خارجها.

٤- كل تنظيم للجمعيات داخل الجامعة أو الاشتراك فيها دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.

٥- توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائط بأي صورة بالكليات، أو جمع توقيعات دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.

٦- الاعتصام داخل المباني الجامعية، أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام أو الآداب.

ويلاحظ من تلك المواد أنها استخدمت مفاهيم عامة وغير منضبطة يمكن تأويلها بأشكال متنوعة، مثل التقاليد الجامعية، النظام العام، الآداب، الشرف، الكرامة، حسن السير والسلوك. كما أنها تمنع كل أشكال العمل الطلابي، وتضعه داخل إطار المخالفات التأديبية، وحددت العقوبات التأديبية التي توقع على من يقوم بمثل تلك المخالفات والتي تبدأ من التنبيه الشفهي أو كتابة، وتتدرج لتنتهي بالفصل النهائي من الجامعة، وتبليغ قرار الفصل إلى الجامعات الأخرى، ويترتب على ذلك- طبعا- عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم إلى الامتحانات في جامعات جمهورية مصر العربية، وتترك العقوبة طبقا لتقدير سلطة التحقيق، التي أحيانا ما تتشدد في العقوبات لأسباب سياسية أو فكرية لا ترتبط بمستوى المخالفة المرتبكة.

اللائحة الطلابية لعام ٢٠١٢

في ١٨ فبراير ٢٠١٢ أصدر وزير التعليم العالي قرارا بإقرار اللائحة الطلابية الجديدة، بعد عام من الجدل حول مسار إصدار اللائحة، وبعد صراع سياسي عنيف بين طلاب الإخوان المسلمين وطلاب التيارات السياسية الأخرى (كما سبق أن أشرنا في جزء الاتحادات الطلابية).

وتحتوى اللائحة على من الإيجابيات والسلبيات التي نعرض لها بشكل مختصر فيما يلي:

لائحة ٧٩ :
ممنوع تتكلم ..
ممنوع تسمع ...
ممنوع تاكل و تشرب ..
ممنوع تعترض ...
غير كده انت حر ..!!

أ) أهم الإيجابيات في لائحة ٢٠١٢:

١. عودة لجنة النشاط السياسي للمرة الأولى منذ لائحة ٧٩ أعادت اللائحة في مادتها رقم (٣٢٢) لجنة النشاط السياسي داخل الجامعة، والتي تتيح للطلاب العمل على الأنشطة السياسية المختلفة، من خلال اتحاد الطلاب.

٢. حق الطلاب في اتحاد طلابي منتخب: كانت اللائحة الصادرة عام ٢٠٠٧ تعطي الحق لعميد الكلية في تعيين الاتحاد في حالة عدم وصول نسبة المشاركة في انتخابه إلى النصاب القانوني، والتي كانت ٢٠٪ في جولة الإعادة، وهو ما كان يؤدي إلى تعيين الاتحادات الطلابية في كثير من الأحيان، خاصة مع انخفاض نسب الإقبال على الانتخابات، وكان آحد المداخل الأساسية التي تسيطر من خلالها الإدراة على الاتحادات الطلابية، هذا وقد ألغت لائحة ٢٠١٢ هذا البند، وجعلت تشكيل الاتحاد يتم بأى نسبة تصويت في جولة الإعادة.

٣. عودة اتحاد طلاب مصر: نصت المادة (٣٢٨) على عودة اتحاد طلاب مصر، وهو ما يعبر عن رغبة الطلاب في وجود كيان موحد يعبر عن مواقف الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية، ويمثل الطلاب أمام الدولة المصرية، ويتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات المعبرة عن الطلاب. ومن الجدير بالذكر أن هذا التعديل جاء بعد ضغط الطلاب عقب ثورة يناير مباشرة من أجل عودة اتحاد طلاب مصر الملغي بلائحة ٧٩، والذى نجح بالفعل في خوض عدد من المعارك، سواء تلك المتعلقة بالشأن الطلابي مباشرة، مثل

التفاوض على إقرار اللائحة، أو الأمور الآخرى المتعلقة بتمثيل الطلاب في قضايا الشأن العام، مثل اختيار ممثل للطلاب في مجلس الشعب أو لجنة إعداد الدستور.

٤. المراقبة على انتخابات الاتحادات الطلابية: نصت المادة (٤) من اللائحة الإدارية على وجود لجان للإشراف على انتخابات الكليات والجامعة تتشكل من طلاب وأعضاء هيئة تدريس على النحو التالي: خمسة من أعضاء هيئة التدريس أو معاونيهم، وعشرة طلاب كحد أدنى وعشرين طالبا كحد أقصى. وتعتبر تلك المواد من أهم الضمانات التي جاءت بها المواد المضافة بمقترح اللائحة الطلابية الجديدة لضمانة نزاهة انتخابات الاتحادات الطلابية، هذا عوضا عن ضمان حق الطلاب في المشاركة، وإرساء لقواعد الشفافية والمراقبة الطلابية داخل الجامعات المصرية التي كانت تفتقدها على مدار سنوات طوال.

ب) أهم السلبيات في لائحة ٢٠١٢:

١- الأنشطة الطلابية بين الإخطار والموافقة: عدل مقترح اللائحة الطلابية الجديدة شرط إقامة أي نشاط طلابي من الموافقة إلى وجوب إخطار مجلس اتحاد الطلاب قبل إقامته بمدة لا تقل عن ٥ أيام للتنسيق مع الأنشطة الأخرى. وأعطى رخصة لمجلس الاتحاد بأغلبية الثلثين رفض إقامة

أي نشاط في حاله مخالفته التقاليد والأعراف الجامعية، مع إبلاغ إدارة الكلية أو الجامعة لاتخاذ ما يلزم لإيقاف النشاط، وفقاً للمادة (٣٣١) من مقترح اللائحة. تتمثل خطورة هذه المادة بشكل رئيسي في أنها نقلت الدور الرقابي على الأنشطة الطلابية من إدراة الجامعة، إلى اتحاد الطلاب، وهو ما يعد إشكالية كبيرة خاصة في ظل صراع سياسي وفكري يجعل حيادية اتحاد الطلاب بلا ضمانات، كما أنها لم تحدد معني القيم والتقاليد الجامعية التي يمكن أن يتعارض نشاط طلابي معها، وبالتالي يصبح من حق الاتحاد التدخل لإيقافه. وبالتالي تشكل هذه المادة تعارضا واضحا مع مبادئ حرية التعبير وحرية التنظيم وحرية النشاط الطلابي.

٢- حق الطلاب في تنظيم أنفسهم وحقهم في الترشيح والانتخاب:
تحتوي نصوص المواد في مقترح اللائحة الطلابية الجديدة على مادتين تعيدان نفس إشكاليات اللائحة القديمة. المادة الخاصة بتعريف الاتحادات الطلابية، والثانية بخصوص تشكيل الاتحادات، وتنص المادة الأولى من اللائحة على أن "الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية هي التنظيمات الشرعية الممثلة لطلاب الكليات والمعاهد والجامعات المصرية ويمارسون من خلالها كافة الأنشطة الطلابية وهي ممثلهم الوحيد أمام الجهات المعنية". وتقيد هذه المادة بشكل حاسم حق الطلاب في تشكيل تنظيمات طلابية بديلة في حالة ما رأوا أن اتحاد الطلاب لا يمثلهم أو لا يعبر عن مصالحهم،

وهو ما يتعارض بالطبع مع جوهر الحق في التنظيم.[١١]

وبشكل عام تعد اللائحة الطلابية الحالية تطورا إيجابيا في استقلالية وحرية العمل الطلابي، وخاصة مع الوضع في الاعتبار أنها أرست حق الطلاب في صياغة اللائحة بأنفسهم، أو على أقل تقدير المساهمة في صياغتها، باعتبارها شأنا طلابيا خاصا. كما أنها تحتوى على عدد من المواد الإيجابية كما عرضنا بالمقارنة باللوائح السابقة، إلا أن إطلاق حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية العمل الطلابي حتى للطلاب غير الممثلين في اتحاد الطلاب لازال حقا منقوصا ومقيدا، كما أن مبدأ الرقابة على الأنشطة مازال سلبية كبرى، خاصة مع عدم وضع معايير واضحة لشكل هذه الرقابة أو معاييرها.

ومازال الجدل مطروحا بين الطلاب الآن حول تعديل بعض بنود اللائحة. والضغط الطلابي وحده من قاعدة عريضة من الطلاب قادر على تعلية سقف الحريات والحقوق الطلابية، وخلق أفق جديد للدفاع عن مصالحهم المباشرة.

كان هذا عن عدد من الجوانب المختلفة المتعلقة باستقلال الجامعة، وفي النهاية فهناك سؤال أخير مطروح: لماذا يحتل استقلال الجامعة كل تلك الأهمية؟ ولماذا يجب أن يكون موضع اهتمام؟

---

(11) http://afteegypt.org/academic_freedom/2012/02/26/525-afteegypt.html

لماذا استقلال الجامعة؟

الحرية
للجامعة

من خلال العرض السابق ظهر لنا أن استقلال الجامعات عملية معقدة، يتطلب الوصول إليها توفر عدد كبير من العوامل، خاصة إذا قارنا بين ما ينبغي الوصول إليه بالوضع الفعلي الحادث الآن في الجامعات المصرية، ولكن ما الذي يمكن أن يضيفه استقلال الجامعة للمجتمع ولحياة الأفراد الذين يعيشون فيه؟

لا يمكن أن يتحقق أي دور للجامعة في المجتمع في ظل غياب استقلالها:

- فلا يمكن أن تخرج الجامعة عقولا نابهة قادرة على التفكير والإبداع في ظل مناهج تعليمية، تعتمد على التلقين، أو الالتزام بمصالح أي سلطة سياسية أو اجتماعية أو دينية.
- لا يمكن بناء شخصية الطلاب في ظل سيطرة أمنية أو إدارية على الأنشطة الطلابية، وفي ظل مناخ من الإرهاب والقمع الأمني والإداري.
- لا يمكن إنتاج بحث علمي جاد في ظل كل تلك القيود الأمنية والإدارية على البحث العلمي، وفي ظل كل هذا الفساد الإداري، وفي ظل عدم تقدير قيمة المعرفة والبحث العلمي، وعدم توفير المناخ الملائم والمشجع له.

- لا يمكن للأستاذ الجامعي أن يعد طلابه إعدادا جيدا طالما أنه يشعر بأنه مهدد من سلطة إدارية أو أمنية أو اجتماعية، وطالما يشعر بعدم التقدير لما يقوم به، أو طالما كان لا يدرك أهمية دوره، وأثره على الطلاب وعلى المجتمع ككل.
- لا يمكن للجامعة أن تتواصل مع المجتمع، وتلبي حاجاته في ظل هذا التغييب المتعمد لعقول الطلاب، وفي ظل المحاولات الدائمة للفصل بينهم وبين كل ما يدور في مجتمعهم.

وأخيرا لا يمكن أن تمارس الجامعة أيا من أدوارها ما دام أفرادها (طلابا وأعضاء هيئة تدريس) يشعرون بأن الجامعة ليست ملكا لهم، وأنهم تحت المراقبة والتهديد.

خاتمة

بالطبع مثلت الفترة السابقة –منذ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب– نقلة نوعية على مستويات عدة، انعكست إيجابا على مختلف محاور التعليم الجامعي. اللائحة الطلابية تغيرت بأيدي الطلاب، وهناك مطالبات جادة بتغيير قانون تنظيم الجامعات. تمت إعادة هيكلة مرتبات أعضاء هيئة التدريس بشكل أفضل من الوضع السابق، ومازلنا أمام اقتراحات بتحسينها في المستقبل. خرجت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية من الجامعات، وبالفعل قامت بعض الجامعات باستبدال حرس الداخلية بحرس مدني.

أقر مبدأ الانتخاب كخطوة أولية لضمان استقلال القيادات الجامعية عن السلطة السياسية الحاكمة. جذب الحراك الذي أعقب الثورة أعدادا كبيرة من الطلاب ومن أعضاء هيئة التدريس الذين ربما يسرعون من عجلة الإصلاح لمنظومة التعليم الجامعي، كما جذبت قضايا إصلاح التعليم في السنوات الأخيرة العديد من الباحثين في مجالات التربية والاقتصاد والسياسة والاجتماع والمعنيين بإنتاج معرفة حقيقية تحاول التغلب على المعوقات الحالية، التي تحول دون إصلاح منظومة التعليم العالي في مصر وتدفع عجلة التنمية. كل هذه إيجابيات جنتها الجامعات المصرية عقب ثورة يناير. إلا أن هناك عددا آخر من التحديات

التي مازالت تشكل عائقا، وتحتاج أن توضع على أجندة المعنين بالتعليم في الفترة المقبلة.

شبح العودة الأمنية طُرح من جديد، خاصة مع حالة الانفلات الأمنى التي شهدتها بعض الجامعات بعد الثورة، وخاصا بعد اشتعال الجامعات بالاحتجاجات الطلابية من مؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي، وقرار السلطات الأمنية والإدارية بالتعامل مع هذه الاحتجاجات الطلابية بالقمع والعنف. ربما يعد هذا هو الخطر الأكبر الذي يهدد الجامعات المصرية اليوم، والذي من الممكن أن يسقط عددا كبيرا من المكاسب التي حصل عليها المجتمع الأكاديمي. الفترة القليلة الماضية شهدت دعوات من بعض رؤساء الجامعات صرحوا من خلالها برغبتهم بعودة قوات وزارة الداخلية مرة أخرى، والأخطر هو اقتحام قوات الداخلية لحرم أكثر من ١٠ جامعات مصرية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٣، واستخدامها لقنابل الغاز وطلقات الخرطوش ضد تظاهرات واحتجاجات الطلاب داخل الحرم الجامعي. أدت هذه الأحداث إلى سقوط قتيلين من الطلاب هما الطالب عبد الغني محمد الطالب بطب الأزهر، والذي لقي مصرعه بعد اقتحام قوات الداخلية للمدينة الجامعية بجامعة الأزهر يوم ٢١ نوفمبر، كما توفي الطالب «محمد رضا» الطالب بهندسة القاهرة، عقب إطلاق الأمن طلقات الخرطوش على حرم كلية الهندسة، بالإضافة إلى ذلك شهدت مختلف الجامعات سقوط عشرات الإصابات من الطلاب، واعتقال المئات.

إن استقلال الجامعة اليوم أصبح على المحك مرة أخرى بعد فترة تعد من أكثر الفترات دموية في تاريخ الجامعات المصرية الحديث، والتي تتهدد فيها حياة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويتهدد فيها انتظام الدراسة، وتتهدد مكاسب الفترة السابقة، ويتهدد كذلك استقلال الجامعات بشكل عام. وربما كان الجانب الإيجابي الوحيد وسط هذه الصورة القاتمة هو انتباه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بخطورة الأمر، وضرورة الوقوف في وجه محاولات عسكرة الجامعات من جديد، وضرورة بذل الجهد من الإدارات الجامعية من أجل إنشاء وحدات حرس جامعي مدني خاص يتبع سلطة رئيس الجامعة والإدارة ويأتمر بأمره، مع خلق كل الضمانات الممكنة لتقتصر وظيفة هذا الحرس على الحفاظ على حياة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والحفاظ على المنشآت الجامعية، مع عدم التدخل بأى شكل من الأشكال في حياة الطلاب أو أنشطتهم.

تعريف بالمؤلفة

الاسم: خلود صابر بركات

- المدير المساعد لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، ومستشار برنامج الحريات الأكاديمية والحقوق الطلابية بالمؤسسة، ومدرس مساعد بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

- حاصلة على ماجستير في علم النفس من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ٢٠١٣، ودبلومة في علم النفس التطبيقي عام ٢٠٠٧، وخريجة كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٦.